مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية
ISSN: 2170-1822,
EISSN: 2600-6189
المجلد 13، العدد 02، ديسمبر 2022
العنوان: فعل الهجرة غير النظامية عند الشباب وإكراهات الإقصاء الاجتماعي داخل المجتمع المحلي الجزائري.
ص.ص 122 - 151.

فعل الهجرة غير النظامية عند الشباب وإكراهات الإقصاء الاجتماعي داخل المجتمع المحلي الجزائري

عبد النور صدّيقي[1]، كريم شعدو[2]،
جامعة سيدي بلعباس، seddikinour@yahoo.fr
جامعة سيدي بلعباس، chadou.karim@gmail.com

تاريخ الإرسال: 16/ 10/ 2022 ؛ تاريخ القبول: 10/ 11/ 2022

Illegal Migration Phenomenon of Youth and Constraints of social Exclusion within Algerian local society

Abstract: This article deals with the Illegal migration phenomenon, which has become more widespread in Algerian country, since it has affected deeply social interaction system and the structure of social relationships. Refusing recognition of this crisis that youth faces, either from society or from its institutions, is related to aspects, manifestations and to its pathological reflections upon the identity of this social group and its ability in expressing its willingness, faculties and ambitions.

Keywords: Youth; local Algerian society; Irregular migration, social exclusion; recognition.

الناصرية

مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية
ISSN: 2170-1822,
EISSN: 2600-6189
المجلد 13، العدد 02، ديسمبر 2022
العنوان: فعل الهجرة غير النظامية عند الشباب وإكراهات الإقصاء الاجتماعي داخل المجتمع المحلي الجزائري.
ص.ص 122 - 151.

الملخص:

جاء هذا المقال كمحاولة للبحث في ظاهرة الهجرة غير النظامية، والتي تعدّ إحدى المشكلات الاجتماعية الأكثر تعقيداً وخطورة في نظرنا، حيث أنّ المجتمع المحلي الجزائري أصبح فضاء لاحتوائها وانتشارها، بعد ما مسّت بشكل مباشر نسق تفاعل العلاقات وبنية الروابط الاجتماعية، فعدم الاعتراف التي يتعرّض لها الشباب سواء من طرف المجتمع أو مؤسساته، مرتبط بأهمّ تمظهرات وتجليات هذه الأزمة وانعكاساتها الباثولوجية على هوية هذه الفئة المجتمعية وعلى قدرتهم في التعبير عن استعداداتهم وطموحاتهم.

الكلمات المفتاحية: الشباب؛ المجتمع المحلي الجزائري؛ الهجرة غير النظامية؛ الإقصاء؛ الاعتراف.

مقدمة:

الواقعي هو ليس على الإطلاق ما يمكن أن نعتقد، وإنّما هو دائماً ما كان ينبغي التفكير فيه. (Gaston Bachelard , 1971: 36)

تطلعنا العديد من التقارير الحكومية وحتى الدولية وتكشف لنا الكثير من الأبحاث والدراسات النظرية منها والميدانية في مختلف التخصصات العلمية، على أنّ ظاهرة الهجرة غير النظامية التي تعرفها الجزائر أصبحت تشكّل اليوم هاجساً كبيراً وخطيراً بالنسبة للجميع، سواء جهات رسمية كانت، أو منظمات حقوقية، أو حتى تشكيلات عائلية وذلك بسبب ارتفاع نسبها، واستمرارية انتشارها واتساع نطاقها

المؤلف المراسل: عبد النور صديقي
seddikinour@yahoo.fr

ليشمل جميع الفئات الاجتماعية بعد أن كانت تخصّ فئة الشباب حصراً، يحدث ذلك رغم تعدّد وتنّوع التدابير والإجراءات المعتمدة سواء كانت قانونية أو أمنية أو توعوية أو حتى اقتصادية من أجل الحدّ من تفاقمها والسيطرة على تداعياتها الاجتماعية وانعكاساتها الثقافية.

لقد أشار على سبيل المثال المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ضمن تقريره لعام 2013، أنّ عدد المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين الذين حوّلوا إلى وطنهم سنة 2012 بلغ 2535 مهاجراً (ص112)، أما عدد الموقوفين في وضعية غير قانونية على الحدود البرية للاتحاد الأوروبي حسب نفس المصدر فقد بلغ 15776 مهاجراً سنة 2012 (ص42)، في السياق نفسه بلغ عدد الموقوفين من طرف شرطة الحدود الجزائرية 280 سنة 2011 (ص38). انطلاقاً من هذا ووفق دراسة أجريت من طرف نصر الدين حمودة سنة 2008 بلغت نسبة الراغبين في الهجرة عند الشباب 36.7%. (Nacer-Eddine Hammouda04 : 2008/42 ,)

كلّ هذه الأرقام وما تخفيه من دلالات عن حجم خطورة الظاهرة تدفعنا من الناحية العلمية الموضوعية إلى ضرورة إعادة النظر والتفكير في الظاهرة، ليس من مستوى النتائج المترتبة عن استمراريتها أو الأشكال الممثلة في تجسيدها لأنّ ذلك في نظرنا يظل بمثابة تحصيل حاصل وواقع لا يمكن الهروب منه أو حتى تجاوزه، وإنما الأمر مرتبط في بعده السوسيولوجي بالسياق المجتمعي وبالنسق العلائقي التفاعلي العام أو

المحلي الذي تشكّلت وتطورت داخله الظاهرة، وما ينجرّ عن ذلك من تداعيات باثولوجية قد تهدد توازن واستقرار المجتمع. بل وقد تشكك حتى في صحة وشرعية منظومته القيمية والمعيارية خاصة إذا علمنا أن فعل الهجرة غير النظامية فيه الكثير من المجازفة والمخاطرة يمكن أن يفقد من خلالها الشاب كل ما ادخره من قبل، وقد تصل المسألة إلى القطيعة مع أفراد العائلة بل وحتى الموت أثناء رحلة الهجرة.

وعليه ينبغي الإشارة كما يقول ألان توران بأنّ الفرد لا يمكن فهمه في أهدافه وفي مشاريعه الشخصية إذا لم يتم وضعه في علاقة بوضعية اجتماعية.(Alain Touraine, 1965 : 66)

هذه الوضعية الخطيرة في بعدها الإنساني تدفع بنا إلى ضرورة البحث عن أدوات مغايرة لمعالجة الظاهرة، وأساليب مختلفة للسيطرة عليها تمكننا في مرحلتها الأولى على الأقل من التحكم في تسييرها وتنظيمها عبر طرائق وأساليب أقرب للعقلانية والبراغماتية ووفق آليات وأدوات أكثر واقعية وفعالية، لكن هذا لن يتأتى في نظرنا إلا بعد أن نعيد التفكير والبحث في الموضوع وفق منهجية جديدة للفهم والتفسير تقوم على تجاوز الأحكام المسبقة، ونبتعد فيها عن التصنيفات المعيارية المبنية على التجريم والتحريم. ونخرج من خلالها عن دائرة ما هو مقاربة كلية وشمولية التي يتم بموجبها ربط الظاهرة بسياقها المجتمعي العام الذي يعتقد أصحابه أنه تحكمه وتضبطه فقط قوة وسلطة منظومة قيم وقواعد ومعايير الضبط الاجتماعي والإلزام القانوني للمجتمع. ولهذا تظل تلك

المقاربة محصورة في بعدها التحليلي ومشروطة في شكلها البنائي بمطابقة أو عدم مطابقة، ملازمة أو عدم ملازمة، قابلية أو عدم قابلية سلوكيات وممارسات وتفاعلات الأفراد مع مضمون تلك المنظومة وما تقرّه من ممنوع أو مسموح، مقبول أو مرفوض، قانوني أو غير قانوني، جائز أو غير جائز.

أضف إلى ذلك يظلّ التركيز على فرضية الشروط المادية لتفسير وشرح أسباب وعوامل إقبال الشباب على التوجه نحو الهجرة غير النظامية بعيدة في جزء كبير منها عن الواقع الميداني، وما يخفيه من وقائع مسكوت عنها خاصة إذا علمنا أن هناك نماذج من هذه العينة تتوفر لديها الكثير من شروط الحياة الاقتصادية المعيشية وتمتلك ما يكفي من العوامل المادية الأساسية للحياة. ورغم ذلك نجدها تتوجه نحو المخاطرة بحياتها وفي بعض الأحيان بحياة أفراد العائلة قصد البحث عن فضاء مكاني انتمائي وسياق اجتماعي آخر مغاير عن الذي كانت موجودة فيه.

كل هذا تركنا في موقع من الحيرة والدهشة أمام هذه المفارقة بين تحدي المغامرة التي قد تصل إلى درجة السجن وحتى الموت ورهان الحركة والانتقال إلى خارج الحدود بطرق غير نظامية، كما دفع بنا أيضاً إلى التوجه نحو طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف نفسّر هذه الاستمرارية وهذا التوسع في دائرة الشباب المقبلين على الهجرة غير النظامية، وفي المجتمع المحلي الجزائري تحديداً؟

مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية
ISSN: 2170-1822, EISSN: 2600-6189
المجلد 13، العدد 02، ديسمبر 2022
العنوان: فعل الهجرة غير النظامية عند الشباب وإكراهات الإقصاء الاجتماعي داخل المجتمع المحلي الجزائري.
ص.ص 122 - 151.

لماذا هذا الارتفاع المستمر في إحصائيات الشباب المقبلين وحتى الراغبين في القيام بفعل الهجرة غير النظامية على الرغم من حجم الخطورة المترتبة عن ذلك بكل أبعادها الأمنية والاجتماعية والعائلية ورغم العديد من التدابير الوقائية والإجراءات القانونية العقابية التي اعتمدتها السلطات المعنية تجاه ذلك.

التوجّه المنهجي للدراسة:

دراستنا هذه تندرج ضمن عملية الابتعاد عن ذلك الأسلوب أو التوجه من التحليل المعياري القائم على أسلوب التصنيف والترتيب للوقائع وللأفراد وممارساتهم ضمن فئات وزمر اجتماعية طبقية وغير طبقية، وفق ما يقتضيه ويفرضه منطق القوة المهيمنة داخل المجتمع، حتى نبني ونسلك توجهاً مغايراً يقوم على فهم الظاهرة من خلال البحث في مستوى الفاعل الاجتماعي نفسه مادام أنه الطرف المنتج والممارس لفعل الهجرة غير النظامية من جهة، وعلاقة هذا الإنتاج الاجتماعي بالسياق المكاني الذي ينتمي إليه من حيث شروط اشتغاله وأنماط تفاعل علاقاته ومنظومة قواعده ومعاييره باعتبار أن هذا الفعل تؤسس له وتوجهه مجموع التمثلات والتصورات التي تشكّل البنية الذهنية أو ما يسمى بالمخيال الفردي للفاعل. من جهة ثانية تؤكد لنا الواقعة السوسيولوجية أن مسألة اجتماعية الأفراد وخصوصيتهم الثقافية وطبيعتهم الإنسانية لا تتأكد ولن تتحقق إلاّ من خلال انتمائهم إلى المجموعة المجتمعية، وعبر تفاعلهم المستمر مع أفرادها، بتعبير آخر إنها مرهونة بمدى انتمائهم إلى

المؤلف المراسل: عبد النور صديقي
seddikinour@yahoo.fr

نفس دائرة تقاسم القيم المشتركة وحجم ارتباطهم معها بغية العيش المشترك عبر أنماط التعاون وأشكال التضامن والتقارب.

ضمن هذا التوجه يأتي اختيارنا واعتمادنا على الفرضية التي تقوم في تناولها وتفسيرها للسؤال السوسيولوجي على إمكانية وجود علاقة ما بين فعل الهجرة غير النظامية كنتيجة وأزمة الإقصاء الاجتماعي التي يتعرّض لها الشباب داخل المجتمع المحلي كواقع باثولوجي معاش بمختلف أبعاده وأشكاله، يعكس في وجوده الميداني صورة ودرجة من المعاناة مادية كانت أو رمزية تمسّ فئة معينة من أفراد المجتمع. هذا ما يدفع بنا إلى القول أن فعل الهجرة غير النظامية كتعبير للحركة والانتقال من فضاء مكاني مجتمعي إلى فضاء آخر يعتقد أو يتوقع أنه سوف يكون مختلف ومغاير وقد يمنح للأفراد فرصة أكبر للاندماج فيه والاعتراف بهم قصد تحقيق الذات وإثبات الوجود، إنه بمثابة ردة فعل عن أشكال الممارسات المرفوضة والعنيفة في نمطها المادي أو الرمزي التي يتعرّض لها من طرف هذا الواقع وأنماط الوضعيات غير المقبولة التي يتواجد فيها. إنه تعبير عن أحد أشكال المقاومة والمواجهة التي يختارها الشاب قصد خروجه من هذه الدائرة أو الوضعية الاجتماعية. وفق هذا الطرح يصبح لزاماً علينا أن نوجّه عملية البحث نحو فكّ لغز البدايات، ضمن هذه المعادلة الاجتماعية نحو فهم هذا الواقع باعتباره المنبع لكل الإنتاجات الممارساتية والثقافية ومصدراً لجميع الوضعيات السوية وحتى

الباثولوجية، عوض التركيز على النهايات لأنها في آخر المطاف تحصيل حاصل لطبيعة ومحتوى المقدمات.

جوهر دراستنا يرتكز حول الفرضية التالية:

كلما كان هناك تراكم وتكرار لوضعيات إقصاء مستمرة يتعرّض لها الشباب داخل المجتمع المحلي؛ كلما ارتفعت درجة وحدّة الرغبة والتوجه نحو اعتماد خيار الهجرة غير النظامية كمخرج ومخلّص وحيد من تلك الوضعيات غير المقبولة؛ وبالتالي ارتفاع نسبة الإقبال نحو البحث عن فضاء مجتمعي آخر مختلف.

بتعبير آخر كلما تقلصت فرصة تحقيق اندماج فعلي وفعال في المجتمع المحلي؛ كلما زادت الرغبة للبحث عن فضاء مغاير قصد الانتقال إليه والانتماء فيه.

منطلق دراستنا هذه حددناه انطلاقاً من اعتقادنا أنّ الخلل ليس في مستوى فعل الهجرة في حدّ ذاته حتى نوجّه كل الجهود والإمكانيات المسخّرة نحو الفاعل الاجتماعي الذي نرمز له بالشاب، في نظرنا الخلل موجود في طبيعة الشروط والقواعد التي تمهد لتلك الممارسة، والتي تؤسس لقوة تشغيل وتفعيل ذلك الفضاء المكاني الذي وجد فيه الشاب. إنّه الواقع الميداني في أنماط تفاعل علاقاته التي يقوم عليها وفي محتوى وظائفه التي يمارسها وفي أشكال تقسيماته التي يؤسسها، وفي بنية شبكة روابطه الاجتماعية والمهنية. خاصة إذا علمنا أنّه ضمن سياق المجتمع المحلي البلدي يمكن أن تصبح قوة وسلطة تأثير منابع الإكراه الاجتماعي

الرمزي المعنوي في مستوى علاقات التفاعل أكبر وأخطر من منابع الإكراه المادي القانوني وحتى الديني.

من المنظور السوسيولوجي تظل اجتماعية الأفراد مشروطة بمدى اندماجهم في المجتمع وبدرجة ارتباطهم بالأفراد وبحجم تفاعلهم وتواصلهم مع الآخرين أنها مرهونة باستمرارية الانتماء إلى دائرة تقاسم نفس المصلحة المشتركة وديمومة البحث عن غاية العيش المشترك هي في الارتباط والتفاعل مع الآخرين عبر مختلف أشكال التعاون وأنماط التضامن والتقارب.

من هذا المنطلق تصبح فرضيتنا قريبة إلى حدّ ما من الطرح الذي اعتمده دوركهايم في تناوله لظاهرة الانتحار، عندما ذكر أن الأفراد الذين يفتقدون إلى شبكة اجتماعية قوية، هم الأكثر احتمالاً لتبنّي وإنتاج سلوكيات وممارسات فيها نوع من الخطورة على حياتهم. بعد ما تتشكل لديهم صورة من التمثلات غير المرغوب فيها حول الفضاء المجتمعي الذي من المفروض أن يكونوا جزءا منه أو طرفا فيه، فقدان صفة الانتماء والارتباط إلى المجموعة من جهة، والحرمان من الهوية الجماعية من جهة ثانية. هو الذي يمهّد للتوجّه نحو إنتاج فعل البحث عن فضاء آخر مغاير؛ بحثاً عن المفقود وطمعاً في المرغوب (Mohamed Cherkaoui, 1976: 177).

الأجرءة السوسيولوجية للمفاهيم:

مفهوم الهجرة غير النظامية:

ISSN: 2170-1822,
EISSN: 2600-6189

مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية

المجلد 13، العدد 02، ديسمبر 2022

ص.ص 122 - 151.

العنوان: فعل الهجرة غير النظامية عند الشباب وإكراهات الإقصاء الاجتماعي داخل المجتمع المحلي الجزائري.

يكشف لنا الباحث الهواري عدّي أنّ المجتمع لا يمكن التعرّف عليه عبر أطره المعيارية وإنما يمكن قراءته عبر أفعال الأفراد التي تتطابق رسمياً مع هذه المعايير. (Lahouari Addi, 1999 : 127)

هدفنا من هذه الدراسة هو أن نبتعد قليلاً عن الاستعمال المعياري الواسع والمكثف لهذا المفهوم وفق صيغته المتكررة: هجرة غير قانونية أو غير رسمية، وأن نخرج من دائرة التوظيف والطرح القانوني الضيق الذي يحاول أن يبني قراءته وتحليله للظاهرة على نوع من التصنيف والترتيب والتوزيع النمطي المعياري والفوقي للفئات الاجتماعية ولممارسات الأفراد، الذي يضع المسألة منذ البداية في طابعها أو شكلها الإجرامي. انطلاقاً من قاعدة الفصل ومبدأ الحكم على ما هو قانوني أو غير قانوني، ما هو مقبول أو مرفوض، المسموح به والممنوع ويصبح أسلوب الفصل والرفض والإبعاد والطرد نتيجة حتمية لكل ممارسة تخرج عن السياق المعياري القانوني المعمول به، بل يتحوّل كل ذلك إلى آلية وخاصية تنظيمية مهيمنة داخل المجتمع، إنّه المنطق السائد في اشتغال نظم تفاعل شبكة العلاقات الاجتماعية.

صحيح أنّ منظمة الهجرة الدولية (IOM) من خلال تقريرها رقم 32 الصادر سنة 2008، قدّمت تعريفاً عاماً وشاملاً قد لا يختلف كثيراً في مضمونه ودلالاته عن الطرح والتناول القانوني لمفهوم الهجرة غير النظامية باعتبارها ذلك التنقل العابر للحدود والإقامة بطريقة مخالفة لقانون الهجرة. (منظمة الهجرة الدولية، التقرير رقم 32: ص13)

المؤلف المراسل: عبد النور صديقي
seddikinour@yahoo.fr

لكنّ توجهنا البحثي يدفع بنا إلى عدم اعتماد تعريف لمفهوم الهجرة غير النظامية وفق خصوصية محدّدة ومغلقة، حيث نحصر فهمنا عبر وضع الظاهرة ضمن تعارضها من حيث الممارسة مع عدم احترامها أو تقيّدها ببعض الشروط والقواعد التنظيمية الرسمية المعمول بها. عكس هذا سنحاول أن نجعل المفهوم يكون أقرب إلى الواقع وظروفه، وأن يتناسب إلى حدّ ما مع معطيات السياق المكاني والزماني للمجتمع الذي ينتمي إليه، أي أنّه يعبّر من حيث محتواه النظري وفي بعده الاشتغالي الممارساتي وبناءً على إرهاصاته الثقافية، كونه صورة من نظام الفعل الواقعي – هنا إشارة واستلهام من الباحث ميشال كروزي الذي وظف المفهوم نفسه في كتابه l'acteur et le système المبني على خيار استراتيجي اضطراري فرضته شروط الواقع الاجتماعي وألزمته خصوصية قواعد علاقة الارتباط بين التحديات والرهانات.

(Michel Crozier, Erhard Friedberg, 122: 1981)

بشكل مختصر هذا المفهوم يعبّر عن أسلوب لفعل استراتيجي للحركة والانتقال والتغيير في المكان المجتمعي المنتمي إليه إلى مكان آخر مغاير دون التقيد والالتزام بالقواعد والكيفية الرسمية في تحقيق ذلك، إذن الإشكال والتعارض لا يرتبط إطلاقاً بغاية الهجرة ولا حتى بالهجرة كغاية في حدّ ذاتها، حتى نطلق عليها أحكاماً معيارية أو نصفها ونضعها ضمن خانة الإجرام، وإنما الاعتراض والخلل هو فقط في الكيفية التي يمارس بها هذا الفعل وعلاقة هذه الكيفية بمنظومة القواعد والمعايير

الرسمية. وهنا ينبغي أن ندرك أن مستوى الفعل الاجتماعي تحدّده وتوجّهه، بل وتصنعه سلطة الواقع وشروطه الميدانية قبل قوة القانون ومعاييره التنظيمية. من هنا يصبح توجّه الدراسة يميل أكثر نحو الفهم والتفسير ليس في مستوى ظاهر ظاهرة الهجرة في حدّ ذاتها، وإنما حول الواقع وما يحتويه من العوامل والإكراهات التي قد تدفع بالشاب إلى اعتماد واختيار هذا الأسلوب في الهجرة، وهذا الدوس على القواعد والمعايير القانونية المنظمة للفعل في صورته الرسمية.

انطلاقاً من كلّ هذه المعطيات الأولية والقاعدية؛ يمكن القول وبحذر ابستيمولوجي شديد، أنّ فعل الهجرة غير النظامية ضمن هذا السياق البحثي لإشكاليتنا؛ يمكن أن يعبّر عن نوع من ردّة فعل يقوم بها الفرد أو المجموعة اتجاه المجتمع ومنظومته المعيارية وأطره القانونية التي تخفي حالة من الغضب وعدم القبول بالوضعية الاجتماعية المستمرة التي يتواجد فيها هؤلاء الأفراد في العديد من مستوياتها وأبعادها. كما قد يشكّل أسلوباً من المقاومة لممارسات الطرد من دائرة الاهتمام والتقدير ومن مجال الانتماء والارتباط بشبكة علاقات التفاعل الاجتماعية التي يتعرّض لها الفرد أو المجموعة، ولأساليب المنع من فرص الاستفادة من خدمات عناصر الوجود ومن إمكانيات المشاركة في موضوعات وقضايا تسير الشأن العام وتحقيق المصلحة المشتركة داخل الحقل العمومي.

مفهوم الإقصاء الاجتماعي:

البداية الأولى لتوظيف هذا المفهوم ضمن الأبحاث العلمية الاجتماعية، كانت مع الباحث الفرنسي سيرج بوقام (Serge Paugam) من خلال الكتاب الذي أشرف عليه L'exclusion, l'état des saviors في طبعة سنة 1996، رغم أنّ ظهور المصطلح كان في بداية 1960، ونظراً لتوسّع دائرة الإقصاء كظاهرة اجتماعية وزيادة حدّتها، أنشئت في بريطانيا سنة 1997 وحدة الإقصاء الاجتماعي وهي مؤسسة مهمتها التنسيق بين الوزارات المعنية قصد متابعة والحدّ من انتشار هذه الظاهرة والتحكم في انعكاساتها بعد ما زادت خطورتها.

رغم أنّ هذا المفهوم يعتبره الكثير من الباحثين على أنّه معقّد ومركّب من حيث بنيته وأبعاده المعرفية، أو على مستوى أنماطه وأشكاله الواقعية فهو يقترب أو يتقاطع مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل: الاستبعاد والتهميش والنفي واللااعتراف. الأمر الذي يجعل إمكانية وجود تعريف مطلق ومتفق عليه صعب جداً، وهذا ما أشار إليه الباحث (Serge Paugam) بقوله أنّ هذه المفاهيم –وهنا يشير إلى الإقصاء والفقر– تعتبر نسبية ومتغيرة حسب المكان والزمان، إنّه من غير المعقول الاعتقاد بوجود تعريف علمي صحيح وموضوعي (Serge paugam, 1998/31: 138-159)

إلا أننا نحاول من جانبنا وبكل تواضع وإجرائية أن نضع لهذا المفهوم تعريفاً محدداً، وأن نبني له معنى يتناسب ويتماشى مع إشكاليتنا العامة واهتمامنا البحثي.

الملاحظة الأولى ترتبط بفعل الإقصاء كسيرورة هو أنه يتجسّد عملياً عبر علاقة من التفاعل الاجتماعي تخفي من منظور بورديو وجود وسيادة منطق علاقة للقوى والهيمنة داخل المجتمع يمارس من خلالها نوع من الإكراه على الفرد أو على مجموعة من الأفراد، بحيث تضعهم في وضعية مستمرة من الاستبعاد غير المقبول وغير المناسب حفاظاً على سلطة وسيادة الفئة المهيمنة. لهذا نجد ماكس فيبر (Max Weber) يعرّفه بأنه أحد إشكال الانغلاق الاجتماعي، إنّه بمنزلة المحاولة التي تقوم بها جماعة لتؤمّن لنفسها مركزاً متميزاً على حساب جماعة أخرى. (جون هيلز وآخرون، أكتوبر 2007: ص 22)

إنها وضعية التواجد الملزم والمكره خارج دائرة الاهتمام وبعيداً عن مجال الإنتاج أو المشاركة في بلورة واتخاذ القرار، وبتعبير أدقّ إنها حالة الطرد من حقل المجموعة الاجتماعية المهيمنة ومن إمكانية الاستفادة أو تقاسم معها عناصر وعوامل الثروة وشروط العيش الكريم، بحيث يفقد الطرف الذي مورس عليه فعل الإقصاء أو بالأحرى المتواجد في وضعية الإقصاء فرصة ارتباطه بالمجموعة الاجتماعية وبالتالي إمكانية الكشف عن قدراته والتعبير عن استعداداته.

في السياق نفسه؛ وانطلاقاً من المقاربة النسقية قد يتحوّل الإقصاء الاجتماعي إلى نتيجة حتمية يتصف بها بعض الأفراد نظراً لاشتغال النظام العام للمجتمع وفق أسلوب الهيمنة وسيادة نمط من علاقة القوى المبني على منطق الإنتاج وإعادة الإنتاج. بحيث يصبح كلّ طرف

مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية
ISSN: 2170-1822, EISSN: 2600-6189
المجلد 13، العدد 02، ديسمبر 2022
العنوان: فعل الهجرة غير النظامية عند الشباب وإكراهات الإقصاء الاجتماعي داخل المجتمع المحلي الجزائري.
ص.ص 122 - 151.

اجتماعي لا تتوافق توجهاته ومواقفه، ولا تتناسب ممارساته وخيارته مع قواعد ومنطلقات النظام العام معرّض لأن لا تتم استمرارية إعادة إنتاجه من جديد، وبالتالي يصبح طرده وإقصائه من دائرة الانتماء إلى المجموعة الاجتماعية المعترف بها أمر حتمي.

عندما يصبح الإقصاء عبارة عن حالة من خلق الاختلاف والتميّز من خلال وضع مسافة مع الآخر المختلف، ومنحه مكانة خاصة به كما أشار إلى ذلك (Eric Gagnon) فإنّ الأفراد المقصيين ضمن هذا التوجّه هم الأشخاص الذين تم رفضهم من طرف المنطق الداخلي لعملية الإنتاج وإعادة الإنتاج، بسبب تعارضهم وتصادمهم مع منطق الاشتغال المهيمن أولاً، والتخوف من احتمال تحولهم إلى مصدر تهديد لديمومته ثانياً، إذن صفة أو وضعية الإقصاء الاجتماعي تصبح ملازمة لأيّ شخص موجود خارج دائرة اشتغال منطق إنتاج وإعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي والتقسيم الطبقي والتمييز الفئوي (Eric Gagnon et autres, 2010: 22) لو نتناول مفهوم الإقصاء من زاوية أنّه وضعية اجتماعية، فإنّنا نجده يعكس في دلالته المعرفية وفي بعده الإجرائي صورة معينة من اللاترقية الاجتماعية حيث عبّر عنها Lionel-Henri Groulx بالوضعية غير المقبولة وغير المناسبة التي يفقد من خلالها الشخص العديد من الفرص الإيجابية للاستفادة من جوانب الحياة.(Lionel-Henri Groulx, 2011: 48)

أما إذا عدنا إلى مفهوم الداخل والخارج الذي وظفه ألان تورين في مقاله المعنون بـ: face à l'exclusion الصادر في مجلة Esprit،

المؤلف المراسل: عبد النور صديقي
seddikinour@yahoo.fr

(Tourain, 1991 :11Alain)

فإنّ الإقصاء سوف يصف تلك الوضعية غير المرغوب فيها غير المقبولة في تصنيف الأفراد وموقعتهم بين من هم متواجدين داخل المركز ومن هم بعيداً أو خارج دائرة المركز، يعكس أسلوب محدّد مبني على الإكراه في ترتيب وتقسيم المجتمع، بين من يتمتع بهوية الفاعل الاجتماعي المهم الحامل لقيمة اجتماعية المندمج ضمن نظام من العلاقة التفاعلية المتبادلة والممارس لدور المؤثر ومن يفتقدون لهذه الهوية ولهذا الدور، انطلاقاً من هذه المؤشرات يمكن أن يصنف الإقصاء حسب رؤية أكسل هونت على أنه حالة باثولوجية يعيشها المجتمع. (الزاوي بغورة، 2012 : ص 10)

الإقصاء في بعده العلائقي التفاعلي يعكس صورة محددة في تنظيم المجتمع وفي توزيع الأدوار والمكانات، ليس من حيث بعدها التراتبي ضمن السلم الاجتماعي فحسب؛ وإنما أيضاً من حيث بعدها الانتمائي أو اللاانتمائي إلى دائرة الاستفادة من الحقوق العامة، والمساهمة في تسير الشأن العام. إنها العلاقة المبنية على اللامساواة في الحقوق العامة. وبشكل مختصر يمكن القول أنّ علاقة الإقصاء باللامساواة في الفرص هي علاقة وطيدة، فالإقصاء يعبّر عن شكل من المنع لتواجد الفرد أو المجموعة الاجتماعية داخل نسق عام من العلاقات التفاعلية المتبادلة. الأمر الذي يمكن أن يكون له انعكاس من حيث إمكانية الاستمرارية في البقاء داخل الدائرة الاجتماعية المهيمنة، أنه فعل الإبعاد وعدم القبول بدخول فرد معيّن في علاقة ارتباط وتفاعل مع المجموعة الاجتماعية.

يظلّ فعل الإقصاء في نظرنا يجسّد صورة من العقاب الممارس من طرف المجتمع على الفرد أو على المجموعة الاجتماعية وهنا تكمن الخطورة في بعدها السوسيولوجي الرمزي الثقافي، خاصة إذا عدنا إلى مستوى التمثلات والتصورات المشكلة للبنية الذهنية للأفراد المقصين والتي تشكلت مادتها الأساسية انطلاقا من حجم تأثير انعكاسات وضعية الإقصاء عليهم سواء في شكلها المادي أو الرمزي.

الإقصاء وتجلياته الميدانية:

قد نجد أنّ تمظهرات الإقصاء التي تمسّ فئة الشباب داخل واقع المجتمع المحلي متعددة ومتنوعة، سواء من حيث أشكال وأنماط التجلّي، أو من حيث السياق المكاني الاجتماعي العلائقي التفاعلي الذي تتشكل أو يمارس داخله هذا الفعل، أو حتى من حيث المنابع التي تنبعث وتنتج من خلالها هذه الظاهرة. خاصة إذا علمنا مسبقاً أن المرحلة التي تمرّ بها الجزائر اليوم تعرف نوع من عدم الاستقرار في العديد من المجالات والكثير من البنى والمؤسسات بما في ذلك الأسرة، لكن بالنسبة لدراستنا هذه سوف نركّز أكثر على شكلين أساسين نعتقد أن لهما علاقة مباشرة بمحتوى الفرضية التي طرحنها مسبقاً وهما من الناحية البحثية التحليلية أقرب للإجابة إلى حدّ ما على سؤالنا السوسيولوجي هذا من جهة، أما من الجهة العملية هناك اعتبار أن حضورهما قوي في الميدان وانعكاساتهما على الفرد والمجتمع أكبر وأخطر في نظرنا قد تهدد استقرار وتوازن المجتمع العام في بنيته ونسق تفاعل علاقاته وفي منظومة

قيمه ومعاييره الرمزية، نظراً لأن نتائجهما تمسّ بشكل أساسي ومباشر الفرد في كيانه وهويته، في أحلامه وطموحاته، في أمنه واستقراره الاجتماعي.

تجليات الإقصاء في مستواها الاقتصادي المادي:

تشكّل المسألة أو الحاجة الاقتصادية المادية بكل أشكالها وأنماطها في حياة الأفراد وفي استقرارهم الاجتماعي وتوازنهم النفسي أحد الأولويات الأساسية التي تشكل رهانهم القاعدي وخيارهم وتوجههم الأساسي الذي يسعون وباستمرار إلى الحصول عليه خوفا من تحديات الواقع المجهول خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالمجتمع المحلي القروي الذي يغلب عليه طابع المحدودية في فرص التنمية ونذره في الإمكانيات والشروط المادية الضرورية التي تسمح بتحسين وضعيتهم المعيشة وتطوير واقعهم التنموي دون أن ننسى تأثير حجم البطالة الذي تعرفه الجزائر والذي بلغت نسبته سنة 2016 بالنسبة للفئة الاجتماعية المحصور عمرها بين 16و24 سنة 26.7 حسب تقرير متابعة الحالة الاقتصادية الصادر عن البنك العالمي

(Rapport la banque mondiale, 1984: 27)

التقرير نفسه يشير أنّ نسبة البطالة عند الفئة التي لديها شهادة جامعية انتقلت من 13.2% إلى 17.7%. لقد كشفت لنا نتائج البحث الميداني في جانبها الكمي أنّ صور الإقصاء الاجتماعي في مستواها الاقتصادي داخل المجتمع المحلي متعددة ومختلفة، وقد تمسّ

الكثير من جوانب الحياة اليومية للأفراد ضمن العديد من المواقع والحقول الاجتماعية. الأمر الذي يدفع إلى احتمال أن تكون أيضاً إنتاجات وانعكاسات هذه الصور على واقع ومستقبل الفرد المقصي في نمطها الثقافي والاجتماعي التفاعلي متعددة ومختلفة الخطورة والتأثير، سواء في حدتها أو حجمها انطلاقاً من علاقتها أولاً بالمعني كهوية وكدور ومكانة اجتماعية، أو ثانياً من علاقتها بالمجتمع كعلاقة تفاعلية وارتباط، أو ثالثاً وأخيراً من علاقتها بالفضاء المكاني كانتماء رمزي للمواطنة.

الصورة الأولى للإقصاء الاجتماعي تتعلق بوضعية الحرمان المستمر من أحد الحقوق الأساسية التي يمكن لأيّ إنسان عاقل وقادر أن يستفيد ويتمتع بها، إنّها ممثلة في عنصر العمل باعتباره يؤدي وظيفة اجتماعية ويشكّل كما يقول (Dominique Schnapper) وضعية النضج بالنسبة للشباب ووسيلة لاكتساب مكانة طبيعية للوجود.

(Schnapper Dominique, 1984: 76)

خاصة إذا وضعنا المسألة ضمن سياق المجتمع الريعي وعبر خصوصية بنيته الثقافية ليس من مستوى العمل كقيمة اقتصادية تنتج في حالة تشغيلها القيمة المضافة وإنما من حيث أنه أداة للحصول على عائد مالي يحقق أهدافاً استهلاكية.

إذن الحصول على وظيفة عندما نتناولها في علاقتها بالمجتمع ومنظومة قيمه ومعاييره، هو بمثابة فرصة للارتقاء في السلّم الاجتماعي

مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية
ISSN: 2170-1822, EISSN: 2600-6189
المجلد 13، العدد 02، ديسمبر 2022
العنوان: فعل الهجرة غير النظامية عند الشباب وإكراهات الإقصاء الاجتماعي داخل المجتمع المحلي الجزائري.
ص.ص 122 - 151.

وإمكانية لامتلاك هوية ومكانة عادية ومقبولة داخل المجتمع. تؤهل المعني للدخول في علاقة تفاعلية مع الآخرين وبالتالي نسج شبكة روابط اجتماعية قوية معهم، بتعبير آخر وجود الشباب في وضعية البطالة رغم امتلاكهم للقدرات الأساسية والمؤهلات الكافية، هو تعبير حقيقي عن حالة من فعل الإقصاء والاستبعاد من دائرة المجموعة الاجتماعية المعترف بها التي لديها وزن وقيمة اجتماعية وظيفية في صناعة تاريخ المجتمع، بل إنّه فعل انتزاع صفة الطرف الفاعل المشارك في تحقيق المصلحة المشتركة، إنها الفئة التي ليس لديها منصب عمل دائم ولا تستفيد من أجر مادي مستمر حتى لا نقول الإقصاء من دائرة القوة الاجتماعية المهنية الفاعلة والمنتجة.

لقد كشفت لنا نتائج الدراسة الميدانية أن هذا المستوى من الإقصاء الاجتماعي في علاقته بالواقع يمكن أن يأخذ أو يتحقق في شكلين أساسين:

الشكل الأوّل: ويتمّ عبر استبعاد المعني من إمكانية الحصول على مدخول مالي كافٍ ومستمر، يمكنه من اعتماد برمجة عادية لتلبية حاجاته الاستهلاكية القاعدية وتغطي له تكاليفه اليومية والمستقبلية بكيفية مناسبة ومقبولة إلى حدّ ما.

الشكل الثاني: له علاقة بمنع المعني من فرصة الحصول على موقع داخل حقل الاشتغال والديناميكية المجتمعية، ومن الحضور ضمن نظام علاقات الإنتاج وإبعاده من أن تكون له مساهمة ودور في سيرورة البناء التنموي

المؤلف المراسل: عبد النور صديقي
seddikinour@yahoo.fr

ISSN: 2170-1822,
EISSN: 2600-6189

مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية

المجلد 13، العدد 02، ديسمبر 2022

ص.ص 122 - 151.

العنوان: فعل الهجرة غير النظامية عند الشباب وإكراهات الإقصاء الاجتماعي داخل المجتمع المحلي الجزائري.

الشامل للمجتمع وهذا ما يجعله مصنف كعنصر ضعيف فاقد لقوة التأثير في الحركية التاريخية للمجتمع. وبالتالي يصبح خارج من دائرة المجموعة الاجتماعية التي لها رمزية وقيمة ضمن المخيال الجماعي للأفراد ومفصّل من زمرة الهوية الجماعية المهيمنة، ومُبعد من حقل المشاركة والمساهمة في صناعة القرار لأنّ الذي يصنع الروابط الاجتماعية من وجهة نظر (Dominique Schnapper) هي التبادلات أو المبادلات التي تتشكل من خلال التعاون والتشارك في العمل المشترك.

(Schnapper Dominique, 2004: 93)

لقد كشف لنا الميدان مرة أخرى أنّ الإقصاء في مستواه الاقتصادي المادي قد يتجاوز ما هو استبعاد من دائرة الاستفادة لبعض الأفراد مما هو خدمات وعناصر لحقوق مادية، ليشمل ويمسّ أيضاً مستوى أوسع يتعلق بدائرة الانتماء المكاني الممثلة في فضاء المجتمع المحلي البلدي. وهنا المسألة تعكس من حيث نمطها وإنتاجاتها صورة من التميز في توزيع الثروة واللامساواة في الاستفادة من الخدمات الضرورية والمحدودية في الإمكانيات الأساسية ما بين مختلف المناطق التي تسمح من إمكانية تحقيق نمط حياة أفضل وسبل معيشة مناسبة لساكنتها.

صورة الإقصاء من دائرة إشراك بلدية ما في مخرجات مخططات سياسة التنمية الوطنية والاستبعاد من فرصة الاستفادة من برامج ومشاريع التنمية المحلية، يدخل البلدية والمجتمع المحلي المعني ضمن دائرة التصنيف الإداري للمناطق الفقيرة المعزولة والمحرومة من أدوات تحقيق

المؤلف المراسل: عبد النور صديقي
seddikinour@yahoo.fr

إقلاع تنموي محلي قد يساهم في توفير شروط الحياة الطبيعية وعوامل الاشتغال والديناميكية المستمرة في مختلف أشكالها وفي معظم ميادينها.

وضعية الإقصاء هذه المرتبطة بالفضاء الترابي والإداري المحلي سوف تنتج في مرحلة ثانية إقصاء لفئة الشباب من دائرة القوى الاجتماعية الفاعلة التي من المفروض أن تتمتع بهوية المواطنة في بعدها القانوني، فتصبح هذه الأخيرة في علاقتها بالانتماء المكاني في وضعية العجز أو المحدودية في توظيف المهارات والمنع من الاستثمار في القدرات والاستعدادات الفردية والجماعية، أنها تعبير عن حالة من الإقصاء الذي يمارس اتجاه الأفراد فتحرمهم من فرصة امتلاك أيّ شكل من الرأسمال سواء كان مادي أو ثقافي أو رياضي أو...

كل هذا يترك لدى الفئة المقصاة شعوراً واعتقاداً بوجود قطيعة مع هويتهم المكانية الجغرافية، وتصبح رمزية المكان في بعدها الثقافي التاريخي -والتي تعبر عنها عناصر بنية المخيال الفردي وحتى الجماعي- مشكوك فيها وأما علاقته بالآخرين الذين يتقاسمون معه الفضاء الترابي الجغرافي نفسه، تصبح تتصف بنوع من الهشاشة أو المحدودية، لأنّ مسألة الارتباط بالمكان أصبحت لا تحقق الاستقرار والأمن الاجتماعي الكافي لاستمراريتهم.

هذه الصور من وضعية الإقصاء الاجتماعي في مستواها الاقتصادي ليست الوحيدة التي يتواجد فيها الشباب داخل المجتمع المحلي البلدي، بل هناك صوراً أخرى استطعنا الكشف عنها عبر بحثنا الميداني،

تتجسد هذه المرة في مستوى الشأن السياسي المتعلق بعمليات تسيير وتنظيم مسائل المصلحة المشتركة داخل الفضاء العام. حيث عبّر المبحوثون على أنّ علاقتهم بهذه الأمر جدّ محدودة، وأنّ تفاعلهم مع عناصر ومعطيات الشأن العام المحلي محصور في صورة ممارسة الفعل الانتخابي وبنسبة ضعيفة جداً.

تجليات الإقصاء في المستوى السياسي:

لقد كشف لنا الميدان أن وضعية الإقصاء التي يتواجد فيها الشباب داخل المجتمع المحلي في مجالها السياسي تأخذ العديد من الأشكال والصور سوف نحاول أن نختصرها في النقاط الثلاث التالية:

• الإقصاء من دائرة الفريق الذي يتمتع أفراده بهوية المواطنة، أي الذين لهم حق المشاركة وواجب المساهمة الفعلية والعملية في الاتصال والتواصل المباشر والمستمر مع السلطات المحلية من جهة، وفي الكشف والتعبير عن اهتماماتهم ومطالبهم داخل سياق إداري رسمي، باعتبارهم فاعلين اجتماعين من جهة ثانية في تسير الشؤون العمومية لمجتمعهم من منطلق إمكانية لعبهم لدور المستشارين أو الملاحظين أثناء جلسات النقاش والتداول الرسمية حول ماهية وكيفية إعداد وتجسيد مخططات وبرامج تنمية وتسير الشأن العام وسط المجتمع المحلي في مختلف الميادين والقطاعات انطلاقاً واعتماداً أولاً على خصوصية مؤهلاتهم واستعداداتهم، وثانيا؛ مرعاة لتجربتهم وخبرتهم في مجال محدد، وثالثا

باعتبار أنهم ممثلي المجتمع المدني أو بصورة بسيطة ينوبون عن فئة الشباب.

• الصورة الثانية التي يتجسد عبرها وضعية الإقصاء عند الشباب متعلقة بالحرمان من إمكانية الحصول على المعلومات والمعطيات التي لها علاقة بالمصلحة العامة عموماً، وباهتمامات وانشغالات الشباب خصوصاً، سواء كانت تلك المرتبطة بحجم ونوعية المشاريع التنموية التي استفادت منها البلدية، أو برمجت لفائدتها. أو حتى تلك المتعلقة بالنصوص التشريعية والقانونية المنظمة والمسيرة للموضوعات العمومية داخل المجتمع المحلي. هذه الصورة من الإقصاء لها تجليات في نفس الإطار تتعلق هذه المرة بالحرمان من الاطلاع على حصيلة نشاطات المجلس البلدي، وعلى حوصلة نتائج المداولات بخصوص موضوعات تهم واقع ومستقبل البلدية خاصة منها ما تعلق بجوانب التنمية في مختلف أبعادها وأنماطها. هذه الوضعية تعكس وجود واقع مبني على التمييز واللامساواة بين من هم أقرب إلى مركز المعلومة والقرار، وبالتالي لديهم فرصة أكبر للتوصل إلى المعلومة في أسرع وقت ممكن وبإمكانية الاستفادة منها، والذين هم في موقع بعيد عن المركز فيتأخرون في الحصول على المعلومة وربما قد لا تصلهم أساساً، وبالتالي قد لا يستفيدون من مخرجاتها. مع العلم أن هذا الاختلاف تتحكم فيه شروط رأسمال شبكة العلاقات الاجتماعية للمعارف وتغذيه عوامل الروابط

الاجتماعية التقليدية القائمة على الانتماء العائلي أو القبلي أو العشائري أو ...

• الصورة الأخرى من الإقصاء سوف تكون ممثلة في الاستبعاد من الاشتراك أو الحضور في المناسبات وبرامج الاحتفالات والأعياد الرسمية التي تعقدها وتنشطها البلدية. وتتجسد تجليات هذه الصورة من الإقصاء من خلال عدم توجيه أي دعوة رسمية للشباب بهدف الحضور في هذه المناسبات، هناً أيضا تجليات التمييز حاضرة وواضحة بشكل مكثف ومتكرر، وحتى صور عدم التقدير والتقييم لهؤلاء الأفراد متجسدة.

الإنتاجات السوسيولوجية لصوّر الإقصاء:

نحاول عبر هذا العنصر أن نكشف عن عدد من الإنتاجات ذات الطابع السوسيولوجي التي أفرزتها استمرارية تلك الصور من وضعيات الإقصاء التي يعيشها الشباب داخل المجتمع المحلي والتي عبّر عنها عدد من المبحوثين.

إن وضعية الإقصاء الاجتماعي المستمر وانعكاساتها الباثولوجية على الشباب خاصة في علاقتهم بالمجتمع باعتباره مرجعية أساسية لتحقيق ذواتهم الإنسانية أولاً والتاريخية ثانياً، سوف يكون لها إنتاجات وتأثيرات من زاوية البنية الذهنية لهؤلاء الشباب الممثلة في مستوى تمثلاتهم للواقع وعناصره وللنظام ومعاييره وللمجتمع ووظائفه. يمكن أن توصف على أنها حالة من القطيعة أو الشعور بعدم الانتماء إلى هذا

الفضاء المجتمعي، وعدم الدخول في نظام شبكة تفاعل علاقاته وعدم الارتباط ببنية توجهاته وخياراته وعدم الامتثال لمنظومة قواعده. بتعبير مختصر يمكن القول بناءً على رؤية Robert Castel أن فقدان الانتماء مرتبط بعدم القدرة على الاندماج ضمن أشكال الحماية الجماعية. (Serge Paugam, 2010 :77)

هذه الوضعية يمكن أن تفقد الشباب فرصة امتلاكهم لهوية جماعية ولمكانة اجتماعية ولأدوار تاريخانية، يثبتون بموجبها وجودهم ويحققون من خلالها استمراريتهم وقدرتهم على التوجه نحو إمكانية تجسيد تطلعاتهم وأحلامهم، إنها الوضعية التي تضعهم في علاقة اغتراب مع الواقع الذي يعيشون فيه وقد تمنعهم من الحصول على مساحة مناسبة من الحرية يستطيعون بموجبها الكشف عن استعداداتهم والتوظيف لقدراتهم تحقيقا لغاية التغيير.

يمكن حوصلة أهم الإنتاجات السوسيولوجية لوضعية الإقصاء التي يتواجد فيها الشباب داخل فضاء المجتمع المحلي على النحو التالي:

- التوجه نحو هشاشة أكبر في الروابط الاجتماعية داخل المجتمع المحلي.
- ضعف في مبدأ ثقافة العيش المشترك.
- تقلص في حجم ومساحة شبكة تفاعل العلاقات الاجتماعية.
- محدودية في عملية الانخراط والاندماج الاجتماعي داخل الفضاء التفاعلي للمجتمع وعبر الاشتغال المؤسساتي له.

• إمكانية غياب بعض أشكال التضامن والتكافل الاجتماعي خاصة في نمطها الآلي.

• تشكّل حالة من الشعور بالاغتراب لدى الشباب اتجاه الواقع، إضافة إلى شعور بالاستلاب من جهة المجتمع وممارساته.

• تقلص درجة الاحترام والالتزام بمنظومة القيم والرموز التي يعتمدها المجتمع كبنية ثقافية.

الخاتمة:

لقد كشف لنا الواقع الاجتماعي للشباب داخل المجتمع المحلي عبر الدراسة التي أجريناها، أنّ هذه الفئة من المجتمع تتعرّض في وجودها وعبر نظام شبكة تفاعل علاقاتها إلى الكثير من أشكال وصور الإقصاء المستمر في العديد من المستويات البنائية والوظيفية للمجتمع العام، لكن الملاحظ هو أنّ تمثلات وتصورات الشباب لوضعية الإقصاء التي يتواجدون فيها والتي مورست عليهم من طرف المجتمع بموجب منطق هيمنة علاقة قوى مجددة تأخذ نوع من الثنائية في التأثير عليهم، تظل تعبّر في جوهرها عن أسلوب أو شكل من الحرمان المستمر من بعض الحقوق الأساسية سواء كانت مادية أو رمزية. لكن الشيء الذي يجعل من هذه الوضعية تتخذ أبعاداً أكثر خطورة، وبالتالي تشكّل تهديداً أكبر للشباب في أنهم يلجؤون إلى:

– القيام بممارسات باثولوجية هو في الكيفية غير القانونية وغير العادلة التي تتم بها عملية الإقصاء وفي الشروط والقواعد التي تبنى

مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية
ISSN: 2170-1822,
EISSN: 2600-6189
المجلد 13، العدد 02، ديسمبر 2022
العنوان: فعل الهجرة غير النظامية عند الشباب وإكراهات الإقصاء الاجتماعي داخل المجتمع المحلي الجزائري.
ص.ص 122 - 151.

وتؤسس عليها انطلاقاً مما هو علاقة شخصانية أو رابطة قبلية أو انتماء عائلي.

- الوجه الثاني من صور الإقصاء تعبّر عنها حالة الحقرة والظلم بمختلف أشكالها وصورها التي يشتكي منها الشاب، ويشعر أنه موضوع لها دون الآخرين، لهذا فإنّ تصادم الشباب بواقع لا تحترم فيه المعايير القانونية أو تطبّق فيه القواعد التنظيمية بدرجة معينة من المساواة والعدل يجعلهم يصرّحون بعدم القبول والرضى بهذا الواقع، وبإمكانية تركه وتغييره في أول فرصة تتاح، وباحتمال توجههم نحو اعتماد ممارسات تصب في نفس الاتجاه، وتخضع لنفس المنطق الذي يشتغل وفقه ذلك الواقع الممثل في هذا السياق بالقيام بفعل للهجرة غير النظامية بحثا عن تحقيق الحلم المرسوم في مخيالهم.

النقطة أو الملاحظة الثالثة التي توصلنا إليها عبر نتائج هذه الدراسة ترتبط بالإنتاجات السوسيولوجية لوضعية الإقصاء التي يعيشها الشباب وتأثيراتها على علاقة هذه الفئة بالمجتمع أولاً، وارتباطها بالفضاء المكاني الانتمائي ثانياً بحيث يصبح الفرد داخل هذا الفضاء ينتابه شعور بعدم الأمن، وبعدم ثقته بالخيارات التي يعلن عنها نظام اشتغال هذا الواقع. بل يتخوف من أن يفقد جوانب من رمزيته وقيمته الاجتماعية داخل المجتمع، أنها حالة من نكران الذات قد تدفع به في مرحلة الانسداد إلى الغضب عليها، وربما حتى إلى معاقبتها بشتى الأدوات والطرق. بعد ما

المؤلف المراسل: عبد النور صديقي
seddikinour@yahoo.fr

رفض الفضاء المكاني المجتمعي الاعتراف به وقطع عنه إمكانية الاندماج والانتماء إليه، هذا ما عبّر عنه الكثير من المبحوثين الذين استجوبناهم.

المراجع:

- الزاوي بغورة، الاعتراف، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2012.
- جون هيلز، الاستبعاد الاجتماعي، حوليات لوغران دافيد بياشو، ترجمة محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، العدد 344، أكتوبر 2007.
- تقرير منظمة الهجرة الدولية رقم 32، 2008.
- Addi Lahouari, les mutations de la société algérienne, édition la découverte, 1999.
- Alain Touraine face à l'exclusion, édition esprit, 1999.
- Alain Touraine, sociologie de l'action, édition du seuil, paris, 1965.-
- Dominique Schnapper, dictionnaire de sociologie Edition Hatier, Paris, 2004.
- Dominique Schnapper, L'épreuve du chômage, Revue française de sociologie, Paris, n°25-3,1984.
- Eric Gagnon, Yolande Pelchat, Michele Clement, Francine Saillant, Exclusion et inégalités sociales, Presses De L'universite Laval, Québec , Canada, 2010
- Gaston Bachelard, la formation de l'esprit scientifique, librairie J Vrin; 1971.
-Https://mena.iom.int/ar/pdf/p13
- Lionel-Henri Groulx, Les facteurs engendrant l'exclusion au Canada : survol de la littérature multidisciplinaire Centre d'étude sur la pauvreté et l'exclusion (CEPE) Québec, 2011.
- Michel Crozier, Erhard Friedberg,"l'acteur Et Le Système Les contraintes de l'action collective, éditions du Seuil, 1981.
- Michel Crozier, Erhard Friedberg,"l'acteur et le système: Les contraintes de l'action collective"Editions du Seuil, 1981.

- Nacer Eddine Hamouda le désire de migration chez les jeunes algériennes carin, 2008.
- Rapport de suivi de la situation économique de l'algérien 2017 groupe de la banque mondial.
- Robert Castel les métamorphoses de la question social, édition Gallimard, 1995.
- Serge Paugam, les 100 mots de la sociologie, édition Presses Universitaires de France, édition 2010.
- Serge Paugam, les salaires de la précarité, 2eme édition, puf, paris 2009.
- Mohamed Cherkaoui, socialisation et conflit, les systèmes éducatifs et leur histoire selon Durkheim, Revus Française de sociologie, 1976.

الناصرية

المؤلف المراسل: عبد النور صديقي
seddikinour@yahoo.fr